المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 20-12-2006 العـــدد : 2273
الصفحـات : 18 المسلسل : 145

مطالبهم الثمانية في طريقها الحل

المقاولون السعوديون يتهيؤون لتنفيذ مشاريع ضمن الميزانية بـ 140 مليار ريال

الدمام : خالد اليامي

تتجه أزمة الثقة التي سادت مؤخراً بين الحكومة وقطاع المقاولات الوطني للانفراج إثر دعوة خادم الرحمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز بحل مطالب المقاولين الثمانية وتأكيد ممثلي القطاع على استعدادهم لتنفيذ ما يناط بهم واعتراف وزارة المالية بالتضخم الحاصل في قطاع المقاولات وبالأخص في مواد البناء.

وقال رئيس اللجنة الوطنية للمقاولين عبدالله العمار لـ"الوطن" إن القطاع مستعد لتنفيذ مشروعات تنموية وخدمية أعلن عنها في ميزانية الدولة تبلغ تكلفتها 140 مليار ريال مبدداً مخاوف من قدرة القطاع على التصدي لها.

وكان خادم الحرمين الشريفين قد قال لوفد من مجلس الشورى مطلع الأسبوع الجاري إن بعض المشروعات المعلن عنها مازالت تنتظر لأن تتقدم لتنفيذها شركات قادرة على ذلك ووجه وزير التجارة للبحث مع أصحاب الشركات الصغيرة في إمكانية الاندماج في مجموعات والتقدم لتنفيذ هذه المشروعات مبيناً أنهم أبدوا رغبتهم في ذلك إلا أن لهم شروطاً حيث تم تشكيل لجنة للبحث في هذه الشروط وسيتم حلها لهم.

وذكر العمار أن قطاع المقاولات السعودي مستعد لتنفيذ هذا الحجم الكبير من المشاريع متى ما تهيأت بيئة العمل الصحية لهذا القطاع - بحسب وصفه- وأعطي الثقة الكاملة.

وبين أن القطاع يواجه معوقات وعراقيل تحد من نشاطه وقامت اللجنة الوطنية بإبلاغها لكافة المسؤولين ذوي العلاقة.

وبين أن المقاولين يأملون تزامناً مع الأخبار المفرحة من الميزانية أن تزول كافة العقبات التي حدت كثيراً من نشاط قطاع المقاولات وأضاف: "يجب أن ندرك أن خيار المقاول الوطني هو الأفضل من كافة النواحي سواء كانت إستراتيجية و اقتصادية أو اجتماعية".

وناشد العمار زملاءه في القطاع

المصـــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 20-12-2006
الصفحـات : 18
العـــدد : 2273
المسلسل : 145

مشروع للمياه والصرف الصحي (الرشيد الإعلامي)

بالتفاعل الإيجابي السريع مع توجهات خادم الحرمين الشريفين والقاضية بضرورة اندماج المؤسسات الفردية والشركات العالمية في شركات مساهمة عملاقة تكون عند حسن ظن ولي الأمر، وأضاف أن ذلك مطلب ملح وضروري سبق للجنة الوطنية للمقاولين أن طالبت به مراراً.

وذكر العمر أن تخصيص 140 مليار ريال للمشاريع الخدمية والتنموية هو رغبة حكومية على إحداث تنمية حقيقية ينتج عنها مزيد من القيمة المضافة للاقتصاد الوطني وإحداث مزيد من الوظائف للسعوديين وتحقيق مزيد من الخدمات على المستوى البلدي والصحي والتعليمي.

وتأمل العمار أن يقوم القطاعان العام والخاص بتنفيذ هذه المشروعات الواردة بالميزانية بأعلى كفاءة وحسب الشروط والمواصفات وفي الأوقات المحددة وأضاف "يجب أن يستشعر كل منا مسؤولياته ويغلب مقتضيات المصلحة الوطنية على كل شيء".

يذكر أن السعودية دعت سابقاً شركات صينية للعمل بالسعودية وقدمت حوافز مغرية وإعفاءات ضريبية إلا أن ذلك لم يكن كافياً لحضور تلك الشركات وتسربت معلومات عن الإعلان حالياً في دول أوروبا الغربية والشرقية لاستدراج شركات تقوم بتنفيذ مشاريع حكومية.

وعلمت (الوطن) أن هناك معوقات تقدم المقاولون المحليون للحكومة لحلها في محاولة لإعادة الثقة بالقطاع الذي يشارك في الناتج المحلي الإجمالي السنوي بما نسبته 15٪ ويضم 160 ألف مقاول ويأتي على رأسها مسألة العقد الموحد والذي يصفه المقاولون بـ(غير المتوازن) ولا يحفظ حق المالك والمقاول إضافة إلى المطالبة بالتعامل مجدداً مع آليات التمويل ومطالبة وزارة المالية بإعادة النظر في إجراء وزارة المالية الذي نص على وقف الدفعات المقدمة إضافة إلى إعادة العمل بدفع 75٪ من قيمة المواد للمقاول.

ويطلب المقاولون حصول المقاول المحلي على ما يحتاجه من عمالة أجنبية كفيلة بحل جزء كبير من أزماتهم وهم الذين طالما تذمروا من تخفيض نسب التأشيرات الممنوحة لهم فضلاً عن مدة سريان العمل بها مروراً بمركزية وزارة العمل وانتهاء بالعودة للعمل بصلاحية شهادات السعودة كما كان معمولا به مسبقاً، فضلاً عن عدم تقدم المقاولين لبعض المنافسات لكونها تكون مقدرة بأسعار لا تتماشى مع الأسعار الحالية للمواد الخام.